

Distr.: General
1 April 2019
Arabic
Original: English



لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً
بالقرار ١٧١٨ (٢٠٠٦)

رسالة مؤرخة ٢٩ آذار/مارس ٢٠١٩ موجهة إلى رئيس اللجنة من الممثل الدائم
لسنغافورة لدى الأمم المتحدة

أشير إلى الفقرة ٨ من قرار مجلس الأمن ٢٣٩٧ (٢٠١٧)، المؤرخ ٢٢ كانون الأول/
ديسمبر ٢٠١٧، الذي طلب فيه المجلس الدول إلى أن تقدم تقريراً لمتصف المدة عن التدابير المتخذة
لتنفيذ الأحكام المحددة في القرار.

وأرفق طيه تقرير منتصف المدة لحكومة سنغافورة بشأن التدابير المتخذة لتنفيذ أحكام الفقرة ٨
من قرار مجلس الأمن ٢٣٩٧ (٢٠١٧) (انظر المرفق).



مرفق الرسالة المؤرخة ٢٩ آذار/مارس ٢٠١٩ الموجهة إلى رئيس اللجنة من الممثل
الدائم لسنغافورة لدى الأمم المتحدة

تقرير سنغافورة عن تنفيذ قرار مجلس الأمن ٢٣٩٧ (٢٠١٧)

١ - قرر مجلس الأمن في الفقرة ٨ من قراره ٢٣٩٧ (٢٠١٧)، المتخذ في ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، أن على الدول الأعضاء أن تعيد إلى جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية فوراً وفي غضون مهلة لا تتجاوز ٢٤ شهراً من تاريخ اتخاذ القرار ٢٣٩٧ (٢٠١٧) جميع رعاياها الذين يكسبون دخلاً في إطار الولاية القضائية لتلك الدول وجميع الملحقين التابعين لحكومة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية المكلفين بمراقبة السلامة الذين يشرفون على العاملين في الخارج من رعايا جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، ما لم تقرر الدولة العضو أن رعايا جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية المعنيين هم من رعايا الدولة المذكورة أيضاً أو من رعايا جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية الذين تُحظر إعادتهم إلى الوطن، طبقاً لأحكام القوانين الوطنية والدولية السارية، بما في ذلك القانون الدولي للاجئين والقانون الدولي لحقوق الإنسان، واتفاق مقر الأمم المتحدة واتفاقية امتيازات الأمم المتحدة وحصاناتها. وقرر مجلس الأمن كذلك أن تقدم الدول الأعضاء تقريراً عن منتصف المدة بعد حوالي ١٥ شهراً من تاريخ اتخاذ القرار ٢٣٩٧ (٢٠١٧) تضمّنه معلومات عن جميع رعايا جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية الذين يكسبون دخلاً في الولاية القضائية للدولة العضو المعنية الذين أُعيدوا إلى الوطن على مدى فترة الاثني عشر شهراً بدءاً من تاريخ اتخاذ ذلك القرار، بما في ذلك تفسيراً للأسباب التي حالت دون إعادة ما يقل عن نصف أولئك الرعايا بحلول نهاية فترة الاثني عشر شهراً، إن كان ذلك ينطبق.

٢ - وعلى النحو الوارد في الفقرتين ١٢ و ١٣ من تقريرها عن تنفيذ القرار ٢٣٩٧ (٢٠١٧) المقدم إلى المجلس في ١٩ آذار/مارس ٢٠١٨ (S/AC.49/2018/36)، فقد ألغت سنغافورة تصاريح العمل لجميع رعايا جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية الذين كانوا يكسبون دخلاً في سنغافورة. وبما أن سنغافورة لم تمنح ولن تمنح تصاريح عمل جديدة لمواطني جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، لا يوجد أي مواطن من هذا القبيل يحمل تصريح عمل في سنغافورة منذ ١٩ آذار/مارس ٢٠١٨.